



## مجلس ادارة النقابة

### الرئيس:

المهندس سليمان هارون  
(مستشفى هارون - عمارة شلهوب - المتن)

### نائب الرئيس:

الدكتور محمد عبدالله  
(مستشفى رفاق - البقاع)

### امين السر:

السيد ماهر جمال الدين  
(مستشفى الساحل - الغبيري)

### امين الصندوق:

السيد فادي سعادة  
(مستشفى سان شارل - الفياضية)

### الاعضاء

#### السيد جوزف عتيق

(مستشفى اوتيل ديوب - بيروت)

#### السيد زياد المنلا

(مستشفى المنلا - طرابلس)

#### الاب ميشال اليان

(مستشفى سيدة المعونات - جبيل)

#### السيد محمد علي حمندي

(مستشفى المقاصد - بيروت)

#### السيدة فيفيان صفير

(مستشفى سيدة مارتين - جبيل)

#### السيد محمد القرعاوي

(مستشفى البقاع - البقاع)

#### السيد حسن عمار

(الهيئة الصحية الاسلامية - مستشفى بنت جبيل)

#### الاخت بولين فارس

(مأوى العجزة الماروني - فرن الشباك)

### لجنة الآداب الاستشفائية

#### السيد بيار جلع

(مستشفى العين والاذن - النقاش)

#### السيد وفيق الجبيلي

(مستشفى الجبيلي - صيدا)

#### السيد جورج الغول

(مستشفى سرحال - الرابية)

## الاصلاح يكون بالافعال وليس بالكلام

### النقيب المهندس سليمان هارون

امام ظاهرة الفساد المتفشية في مفاصل حياة اللبنانيين كافة، يكثر الكلام عن الاصلاح وتعدم الخطوات العملية الثابتة والمستديمة لتطبيق اية خطة اصلاحية.



والفساد لا نقصد به فقط ان يقوم المسؤول او الموظف بقبض مبلغ من المال مقابل تسيير معاملة ما غير قانونية، وانما نقصد به حالة اشمل من الاهتراء والتعفن، حيث يقوم الانسان بعمله كيفما كان، دون التقيد بقواعد المعرفة والجهد والاخلاقية بالاصول كافة التي يتطلبها منه القيام بهذا العمل. ويكتسب هذا الفساد خطورة خاصة عندما يطال المتعاطين بالشأن الصحي، في اي موقع كان، نظراً لاهميته الاستثنائية والمعروفة.

نظرياً كل عمل يقوم به انسان او مجموعة، ينطلق من نظام فكري واخلاقي شامل ومتين، ولكن في التطبيق، ومع مرور الوقت، تبدأ العناصر السلبية بالتسرّب اليه شيئاً فشيئاً، حتى اذا لم تعالج تقضي عليه نهائياً فينهار على نفسه.

والاصلاح يكون بترميم ما افسد وبالعودة الى الاسس الصحيحة. لقد نشأ القطاع الصحي في لبنان على قواعد فكرية ودينية واكاديمية ثابتة، لعبت دوراً كبيراً في ارسائها بداية الارساليات الاجنبية، ثم حملت الشعلة نفسها المؤسسات الوطنية التابعة لمختلف الطوائف.

ورد في نظام مستشفى مار مخايل، الذي تم تأسيسه في عمشيت سنة ١٨٥٧، خمسة وعشرون بنداً لا بد من الاشارة الى البندين الاول والثالث وهما ذو مغزى قيم: البند الاول: «يفتح المستشفى لجميع المرضى رجالاً ونساءً بدون تمييز الجنسية والمذهب.

البند الثالث: ان المرضى المثبوت فقرهم يقبلون مجاناً ويصير اعطاءهم الطعام والعناية والعلاجات التي تستلزمها حالتهم».

طبعاً هذا لا يكفي لاقامة نظام صحي سليم، انما كان لا بد من الاشارة ولو للتذكير...

وبالعودة الى الاصلاح، لا بد اولاً من تحديد دقيق لمكان الخلل، وهي في عناوينها العريضة:

- النظام السياسي العام في لبنان القائم على الطائفية بالمعنى «الاستزلامي» الضيق، وتأثيراته على القطاع الصحي خصوصاً.
- تقاطع المصالح المادية بين بعض الاشخاص في القطاع الخاص وآخرين في القطاع العام ممّا يؤدي الى نوع من الافساد المتبادل.

والدراسات.

- ارتفاع معدل الاعمار وما يرافقه من ارتفاع في الرواتب وانخفاض في الانتاجية.
- انعدام وجود التدريب والتأهيل على جميع مستويات المستخدمين وتواضع المستويات العلمية والعملية لمعظم المديرين والمسؤولين.
- ارتفاع التكلفة الادارية لجهة استئجار مبان تشغيلية.
- غياب الرؤية الاقتصادية والتخطيط المالي سواء على مستوى المحافظة على التوازن المالي وفق معايير علمية واستشرافية او على مستوى الادارة المالية.
- بعد انجاز الاصلاح في الضمان يجب الغاء جميع الصناديق الضامنة الرسمية والحاق المنتسبين اليها الى الضمان الاجتماعي للمساواة والعدالة الاجتماعية.
- جعل المنتسبين الى الضمان الزامي على جميع المواطنين.

#### مقدمو الخدمات

- على وزارة الصحة ان تضع خريطة صحية الزامية تحدد الانشاءات والمعدات الطبية (مستشفيات، مراكز صحية، مختبرات الخ...). والموارد البشرية (اطباء، ممرضون، ممرضين، صيادلة، تقنيون الخ...) اللازمة لتلبية احتياجات المواطنين ضمن منطقة جغرافية محددة يمكن ان تكون القضاء او المحافظة.
- تطبيق انظمة الاعتماد وتقييم الاداء المهني على مقدمي الخدمات كافة، وليس فقط على المستشفيات كما هو حاصل الآن.
- تطبيق المراقبة بشكل مستمر على اعمالهم كافة التأكد من النتائج النهائية لتقديماتهم.

#### الدواء والمستلزمات الطبية

- على صعيد الدواء يجب القيام بما يلي:
- وضع سياسة دوائية واضحة تأخذ في الاعتبار امكانيات البلد المادية واحتياجات المواطنين الثابتة علمياً.
- اعتماد خطوات واجراءات تشجع على استعمال ادوية الجنريك.
- تشجيع الصناعة الوطنية.
- تفعيل دور المختبر المركزي.
- تنظيم العلاقة بين الاطباء ومستوردي الادوية لتكون شفافة ووفق الاصول التي نصّ عليها قانون الآداب الطبية.
- تشجيع الاستيراد المتوازي من خلال تسهيل المعاملات الادارية للمستوردين المهتمين بهذا الاستيراد.

#### التأمين الصحي الخاص

- ان دور التأمين الخاص، شركات التأمين وصناديق التعاضد، يجب ان يكون تكميلياً لدور الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- يجب على وزارة الاقتصاد ان تراقب بوالص التأمين نظراً لتعقيدها وحتى لا يقع المواطن ضحية جهله.
- يجب ان يكون التأمين الالزامي للسيارات والعمّال الاجانب بعهددة وزارة الصحة حالياً، ولاحقاً بعهددة الضمان الاجتماعي وليس مع شركات التأمين الخاصة كما هو معمول به الآن.
- يجب تشجيع قيام صناديق تعاضد تضم اعداداً كبيرة من المنتسبين من خلال الحوافز الضريبية ولكن ايضاً يجب وضع ضوابط لمنع تكاثرها عشوائياً ممّا يؤدي الى تضائل احجامها وبالتالي الى مضاربات غير مشروعة، والمفترض ايضاً تشديد الرقابة المالية على عملها للتأكد من سلامة وضعها المادي.
- هذه عناوين عريضة اردنا توضيحها، ونحن على مشارف انطلاقة عهد جديد واعد، ولا بد من توسيعها في ادق التفاصيل حتى الوصول الى النتائج المرجوة.

- نمو القطاع الصحي بشكل غير مدروس، لاسيما لجهة التزايد المستمر في عدد المستشفيات والاطباء والمختبرات ومراكز الاشعة والصيدليات واخيراً المستوصفات.
- الفوضى في سوق الدواء استيراداً وتسويقاً وتسعيراً واستعمالاً و... تهرباً.
- عدم فهم المواطن لحقوقه وتجاهله لواجباته.

اما الخطوات الاصلاحية، فيجب ان تشمل بوجه خاص وزارة الصحة العامة، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مقدمي الخدمات، الدواء والمستلزمات الطبية والتأمين الصحي الخاص وفق الاتي:

#### وزارة الصحة العامة

- الغاء دورها تدريجياً كصندوق ضامن وتقوية دورها كهيئة منظمة للقطاع الصحي.
- وضع سياسة صحية تعمل على:
  - ✓ تحديد احتياجات المواطنين ولكن ايضاً امكانياتهم وامكانيات الدولة.
  - ✓ المساواة في الحصول على العناية الطبية بين مختلف شرائح المجتمع كما وبين المناطق كافة واعتماد معايير واحدة في التعاطي مع المؤسسات التي تقدم هذه العناية.
  - ✓ تشجيع الجودة والامان في طرق المعالجة.
  - ✓ وضع ضوابط كفيلة بجعل العرض في تقديم الخدمات يتناسب مع احتياجات المواطنين الفعلية.
  - ✓ اشراك المؤسسات الاهلية في وضع السياسة الصحية ومراقبة تنفيذها.

#### الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

- اقرت وزارة العمل، وهي سلطة الوصاية على الصندوق، خطة اصلاحية سنة ٢٠٠٤ وهي شاملة ومتكاملة واهم عناوينها الرئيسية هي:
  - تخلف العديد من النصوص القانونية عن مواكبة متطلبات تطوير الصندوق.
  - عدم وجود هيكلية ادارية في الصندوق او توصيف وظيفي.
  - عدم وجود مكنة شاملة.
  - عدم وجود وحدة متخصصة بالابحاث

## عملياتك المصرفية، تحت الطلب.



point call  
فرع عبر الهاتف

الآن يمكنك أن تطلب راحتك على رقم "فرع عبر الهاتف" في البنك اللبناني الفرنسي. فبواسطة إتصال واحد، ينفذ مصرفيون مؤهلون عملياتك المصرفية بكل سرية وأمان، ودون أن تتعب نفسك بالانتقال من مكانك... "فرع عبر الهاتف" في خدمتك بإتصال واحد على ١٢٧٢ أو ٠٠٩٦١ ١ ٥٦٠ ٥٦١ (من الخارج) من الإثنين إلى الجمعة من الساعة الثامنة صباحاً إلى الخامسة مساءً، ويوم السبت من الثامنة صباحاً إلى الواحدة بعد الظهر. وهكذا، من أجل راحتك، أحضرنا البنك إليك.